WORLD BANK GROUP
INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT
INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION
INTERNATIONAL DEVELOPMENT ASSOCIATION
INTERNATIONAL CENTRE FOR SETTLEMENT OF INVESTMENT DISPUTES
MULTILATERAL INVESTMENT GUARANTEE AGENCY

J

INTERNATIONAL MONETARY FUND

Press Release No. 3(A)
September 24–25, 2005

Address by **RODRIGO DE RATO Y FIGAREDO**,
Chairman of the Executive Board and
Managing Director of the International Monetary Fund,
to the Board of Governors of the Fund,
at the Joint Annual Discussion

كلمة السيد رودريغو دي راتو
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي
أمام مجلس محافظي الصندوق

٢٤ سبتمبر ٢٠٠٥

السيد الرئيس،
السادة المحافظون،
الضيوف الكرام،

١- يسعدني أن أرحب بكم في هذه الاجتماعات السنوية نيابة عن صندوق النقد الدولي. وأود أن أرحب على وجه الخصوص بزميلي الجديد "بول وولفويتس". إن "بول" يتمتع بمؤهلات رفيعة؛ فتاريخه الوظيفي المتميز في السلك الدبلوماسي وفي الخدمة العامة غني عن التعريف. أما الذي لم يكن معروفا بنفس القدر لدى بعض الدوائر عند توليه مهام منصبه الجديد فهو التزامه العميق بقضايا التنمية، وهو ما اتضح بجلاء مرة أخرى في الكلمة الرائعة التي ألقاها أمامنا اليوم. فأهلا بك يا "بول".

٢- لقد جاءنا العام الماضي بأنباء محزنة. فقد وقعت عدة كوارث، مثل مأساة زلزال تسونامي في نهاية العام الماضي، والنقص الحاد في المواد الغذائية في بعض أنحاء من إفريقيا، وأعمال الإرهاب الوحشية في لندن وبلدان أخرى، والإعصار في الولايات المتحدة، وغير ذلك الكثير.

٣- كذلك حدثت تطورات اقتصادية تدعو إلى القلق. فلا تزال اختلالات موازين المدفوعات في ازدياد، وتصاعد أسعار النفط لا يتوقف؛ ورغم أن هذه التطورات لم تُحدِث بعد أي أثر يذكر على ثقة المستهلكين وعلى أسواق الأصول، فهي أمور لا بد أن تشغلَ اهتمامَ صانعي السياسات، أي اهتمامكم *أنتم*.

٤- غير أن هناك أيضا ما يدعو إلى الأمل والثقة في المستقبل. فقد أتاح النمو العالمي فرصا أكبر وفتح آفاقا أفضل للشعوب في جميع أنحاء العالم ـ لا سيما في العالم النامي حيث تُعقَد على النمو أكبر الآمال في التحرر من الفقر. وقد شهد هذا العام بوادر تقدم في معالجة مشكلات طويلة الأمد، حيث ازدادت مرونة أسعار الصرف في

بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، وبدأنا نشهد قبولا متزايدا لضرورة تعزيز المدخرات في بعض البلدان الصناعية والإصلاح الهيكلي في غيرها، وتجددت الجهود لرفع أعباء الديون عن كاهل البلدان منخفضة الدخل.

٥- إذن فالفرص متاحة للتقدم والتغيير، ولكن اغتنامها متروك للأفراد والحكومات. فهل يمكننا العمل معا من أجل معالجة الاختلالات العالمية التي تُعَرِّض رخاءنا للخطر، أم أننا سننقسم على أنفسنا فنستغرق في تبادل الاتهامات والمواقف الدفاعية؟ الأمر متروك *لنا*. وهل يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل معا لتحقيق الأهداف الحافزة التي نص عليها إعلان الألفية؟ الأمر متروك *لنا*. وهل يمكننا تعزيز شرعية صندوق النقد الدولي وتأكيد أهميته باعتباره المؤسسة المركزية للتعاون النقدي العالمي، وتحسين الخدمة التي يقدمها للبلدان الأعضاء؟ الأمر متروك *لنا*. نحن المجتمعون هنا اليوم أمامنا الفرصة سانحة وعلينا التزام بأن نُحسِن الصنيع في هذا العالم. واسمحوا لي أن أطلعكم على بعض ما لدي من أفكار حول ما ينبغي لنا القيام به حتى نغتنم هذه الفرصة ونفي بهذا الالتزام، وحول المساهمة التي يمكن أن يقدمها الصندوق في السنة المقبلة. وفي هذا السياق، ألتمس منكم *العون والمساندة*.

وضع الاقتصاد الحالي وآفاقه المستقبلية

٦- يتسم الاقتصاد العالمي بقوة الأداء في جوانب متعددة. فقد سجل النمو في العام الماضي أعلى معدلاته على مدار ثلاثة عقود، وهناك توقعات إيجابية أيضا لمعدلات النمو في العامين الحالي والقادم. وقد ارتفع معدل التضخم الكلي العالمي ارتفاعا طفيفا بسبب ارتفاع أسعار النفط، ولكنه لا يزال في حدود معتدلة. أما النظام المالي العالمي فقد ازداد قوة عما كان عليه لسنوات عديدة، حيث انخفضت أسعار الفائدة طويلة الأجل إلى مستويات غير معتادة وأصبحت الأوضاع مستقرة نسبيا في الأسواق. ولكن المخاطر قائمة، ويرجع جانب منها إلى استمرار الاختلالات العالمية. فالعالم بحاجة إلى الابتعاد عن نمط النمو الذي يتميز بشدة *انخفاض* الاستثمارات في معظم أنحاء آسيا، والاعتماد في تمويل الاستهلاك المرتفع في الولايات المتحدة على المراكمة السريعة *للديون*، و*الضعف* الشديد في نمو الطلب المحلي في أوروبا واليابان. وهناك مخاطر جديدة ـ واختلالات جديدة ـ ترتبت على ارتفاع أسعار النفط. فما الذي يمكن القيام به لمواجهة هذه المخاطر؟

٧- اسمحوا لي أن أتحدث أولا عن النفط. إن البلدان المنتجة للنفط ينبغي أن تواصل برامجها الاستثمارية لزيادة الإنتاج. أما البلدان المستهلكة للنفط فينبغي أن تتحرك بسرعة لرفع مستوى الوعي الاستهلاكي وزيادة الاهتمام بحفظ الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها. وينبغي لها أيضا تشجيع إيجاد مصادر طاقة بديلة والبدء في توسيع طاقتها التكريرية. وينبغي أن تنظر البلدان المنتجة والمستهلكة على السواء في إجراء إصلاحات ضريبية،

ولا سيما تخفيض الدعم على المنتجات النفطية. فهناك الكثير من مظاهر عدم المساواة الاجتماعية والتشوهات الاقتصادية التي تترتب على الدعم المرتفع والعشوائي في فترات ارتفاع أسعار النفط. ويؤدي ذلك في كثير من البلدان إلى توفير الأموال لأقل الفئات احتياجا لها، وغالبا ما يكون ذلك بتكلفة كبيرة على الموازنة العامة. وما يعتبر مجرد سياسة سيئة للمالية العامة عندما تكون تكلفة برميل النفط ٢٥ دولارا يصبح سياسة مدمرة للمالية العامة عندما تكون تكلفة البرميل ٦٥ دولارا. والبلدان التي يحالفها الصواب هي التي تتكيف مع هذه التطورات عن طريق تخفيض الدعم وإبداله بنفقات اجتماعية تصل إلى الفئات المستحقة فحسب.

٨- وتفرض الاختلالات العالمية مخاطر جسيمة على الرخاء. والسؤال المطروح في هذا الصدد لا يتعلق بما إذا كانت هذه الاختلالات سوف تُخفَّض أم لا، بل ما إذا كان تخفيضها سوف يتم بطريقة منظمة أم غير منظمة. وقد تحقق بعض التقدم في العام الماضي؛ فتحسنت إيرادات المالية العامة في الولايات المتحدة، وأصبحت آفاق الإصلاح الهيكلي في اليابان أكثر إيجابية مما كانت عليه لسنوات عديدة، وبدأنا نلمس مزيدا من المرونة في أسعار الصرف في آسيا. ولكن تلك التطورات لا تعدو كونها الخطوات الأولى في مسيرة يتعين أن تمضي بوتيرة أسرع.

٩- وهناك بلدان كثيرة ينبغي أن تشارك في العمل على تخفيض الاختلالات العالمية والحفاظ على النمو.

- في أوروبا، هناك حاجة لرفع مستوى الثقة. فينبغي أن تضع الحكومات استراتيجيات شاملة تركز على النمو وتهدف إلى معالجة مشكلتي البطالة وتزايد أعداد المسنين، وذلك بصفة أساسية عن طريق الحد من جوانب الجمود السائدة في أسواق العمل والمنتجات والخدمات. كذلك ينبغي أن تعمل أوروبا على توسيع "السوق الأوروبية الموحدة" لتشمل تقديم الخدمات، بما فيها الخدمات المالية.

- وفي آسيا الصاعدة، هناك متسع لزيادة المرونة في أسعار الصرف والنمو في الطلب المحلي. وهناك إجراءات جديرة بالترحيب اتخذتها الصين وماليزيا مؤخرا في هذا الصدد، وآمل أن تستخدم السلطات مساحة المرونة التي تتيحها هذه الترتيبات الجديدة. وبالنسبة لبلدان آسيا الأخرى التي أصبحت تدير أسعار صرفها بمرونة أكبر، آمل أن تستمر في العمل على هذا المنوال. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون تسريع نمو الطلب المحلي في آسيا عن طريق مواصلة الإصلاحات الهيكلية ـ بما في ذلك تشجيع زيادة الاستثمار في بعض البلدان وتحسين نوعيته في بلدان أخرى ـ جزءا من عملية تصحيح منظمة.

- أما البلدان المنتجة للنفط التي تطبق أطرا قوية للاقتصاد الكلي والمالية العامة، فيمكن أن تساعد بدورها في الحد من الاختلالات العالمية عن طريق زيادة الإنفاق المنتِج في المجالات ذات الأولوية.

- ومثلما حدث تكرارا في الماضي القريب، ظل الاقتصاد الأمريكي أحد المحركات الرئيسة للنمو العالمي. ولكن مع استمرار الزيادة في صافي الالتزامات الخارجية على الولايات المتحدة، استمر أيضا تزايد مواطن الضعف في الاقتصاد الأمريكي. ومن ثم أصبح دور الولايات المتحدة في معالجة الاختلالات العالمية ـ وهو تخفيض عجز المالية العامة والحساب الجاري ـ مطلبا على جانب كبير من الإلحاح. وخطة الإدارة الأمريكية لخفض عجز المالية العامة جديرة بالترحيب أيضا، ولكن ما تتطلبه من تخفيضات غير مسبوقة في النفقات الاستنسابية عدا الدفاع كان يصعب تحقيقه حتى قبل الدمار الذي أحدثه إعصار "كاترينا". وأعتقد أن الأمر سيتطلب إجراءات على جانب الإيرادات أيضا، ويفضل أن يتم ذلك من خلال إصلاحات لتوسيع الوعاء الضريبي وتبسيط هيكله. ومما يمكن أن يدعم انضباط المالية العامة الأمريكية أيضا إعادة تفعيل "قانون ضبط الموازنة" ـ بما في ذلك أحكام استقطاع موارد أخرى مقابل الإنفاق المقترح والتي تشمل التدابير المطلوبة على جانب الإيرادات.

١٠- ونحن جميعا لدينا فكرة جيدة عن الإجراءات اللازمة لمعالجة الاختلالات العالمية الحالية، وإن كانت معرفة اللازم لا تعني بالضرورة تنفيذه. ولكن الاختلالات العالمية والتحديات العالمية ستتغير بمرور الوقت. والدليل على ذلك ارتفاع أسعار النفط في الأعوام القليلة الماضية والتحدي الجسيم الذي يطرحه هذا الارتفاع أمام الاقتصاد العالمي. إذن، فنحن لا نحتاج إلى حلول لمشكلات اليوم فحسب وإنما إلى *أساس منظم* نستند إليه في التعامل مع الاختلالات العالمية وغيرها من المشكلات الاقتصادية مستقبلا. وصندوق النقد الدولي، بوصفه المؤسسة المعنية بالتعاون النقدي العالمي، *يمكنه* بل *وينبغي له* أن يكون المنبر الصحيح للعمل الجماعي. وسوف أعاود الحديث عن هذه النقطة لاحقا، ولكن اسمحوا لي أن أتحدث أولا عن بعض القضايا الأخرى.

١١- هناك فرص أخرى تتيحها الأوضاع المواتية في الأسواق المالية الدولية، والمناقشات المرتقبة بشأن التجارة. فالأوضاع المواتية الاستثنائية التي تسود الأسواق المالية حاليا لا يمكن أن نتوقع استمرارها إلى الأبد. لذا فإنني أحث بلدان الأسواق الصاعدة على الاستفادة من هذه الأوضاع بالحفاظ على سياسات اقتصادية كلية سليمة، وتوخي الحكمة في إدارة الديون، والتوسع في تطوير أسواق رأس المال المحلية. وعلى صعيد التجارة، نحن نعلم ما ينبغي لنا القيام به، وإنني أحثكم جميعا على تجنب إهدار الفرصة السانحة لتحقيق نتائج ملموسة وإيجابية من

خلال جولة مفاوضات الدوحة. وهناك مسؤولية خاصة تتحملها الاقتصادات الكبرى في العمل من أجل التوصل إلى اتفاق ملائم، ومنع الضغوط الداعمة للحمائية والتي من شأنها إلحاق ضرر بالغ بالاقتصاد العالمي.

الفقر وأهداف التنمية في الألفية الجديدة

١٢- لقد حضرت في الأسبوع الماضي مؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة، حيث أكد العديد من زعماء العالم على ضرورة تعزيز الزخم الحالي لتحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة. ولكل عضو في المجتمع الدولي دور يؤديه. فيتعين على المانحين تقديم مزيد من المعونة للبلدان منخفضة الدخل ـ وفي هذا السياق، نرحب كل الترحيب بالتعهدات التي قطعتها مؤخرا بلدان مجموعة الثمانية وغيرها من البلدان. وينبغي أيضا أن تكون تدفقات المعونة المنتظرة واضحة المسار وأكثر اتساقا مع احتياجات البلدان المعنية. أما البلدان منخفضة الدخل، فيتعين عليها تشجيع النمو الاقتصادي الذي يمثل المحرك الأساسي لعجلة التنمية، وهو ما يتطلب سياسات تضمن الاستقرار الاقتصادي والمالي وتساعد على ازدهار القطاع الخاص.

١٣- ويمكن للبلدان منخفضة الدخل مساعدة نفسها أيضا من خلال إلغاء الدعم المشوِّه للتجارة، وتخفيض الحواجز التجارية والإدارية. فالحواجز الإدارية يمكن أن تضع عقبات ضخمة أمام تدفق التجارة. وعلى سبيل المثال، إذا أخذت شاحنة من لاغوس إلى أبيدجان، وهي مسافة طولها ألف كيلومتر، فإنك تحتاج للمرور عبر ٦٩ نقطة تفتيش. وإذا واصلت السير بنفس الشاحنة إلى بوركينا فاصو، أي مسافة ألف كيلومتر أخرى، يزداد عدد نقاط التفتيش ليتجاوز المئة.

١٤- ويمكن للصندوق أن يساعد البلدان منخفضة الدخل في تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة. فنحن لا نتوقف عن السعي جاهدين لتنقيح وتحسين المشورة التي نقدمها والبرامج التي ندعمها، وقد أعددنا مجموعة كبيرة من الأدوات المرنة لمساعدة البلدان منخفضة الدخل في التعامل مع مشكلات تتراوح بين التكاليف المؤقتة لتحرير التجارة والتحديات طويلة الأجل في مجال الحد من الفقر. وقد أنشأنا هذا العام أدوات جديدة لمساعدة البلدان التي تعاني من صدمات خارج نطاق سيطرتها ـ كارتفاع أسعار النفط، والكوارث الطبيعية، وغيرها ـ وكذلك لتعزيز الاستقرار ودعم الإصلاح في البلدان التي لا ترغب في الحصول على مساعدات مالية من الصندوق أو لا تحتاج إليها.

١٥- ولكننا نعلم أن بوسعنا القيام بأكثر من ذلك. فالاتساع المستمر في قاعدة التوافق حول ضرورة زيادة المعونة وتخفيض الدين يتيح لنا فرصة كبرى لكي نؤثر في حياة بلايين من البشر. ولتحقيق أقصى استفادة من هذه الفرصة، يتعين زيادة التركيز في عمل الصندوق على البلدان منخفضة الدخل. وفي هذا السياق سوف تعقد مناقشات على مدار الأشهر القادمة مع زملائنا في البنك الدولي حول أفضل توزيع للعمل بين المؤسستين. ولكن علينا أيضا تعميق مشاركة الصندوق في تقديم المشورة للبلدان الأعضاء حول كيفية جعل السياسات الاقتصادية الكلية عنصرا مكملا للمعونة المعززة، وأداة لمواجهة أي آثار مناوئة على التنافسية الخارجية. وينبغي أن تمضي زيادة تدفقات المعونة جنبا إلى جنب مع حوافز تطوير قاعدة الإيرادات المحلية وتقوية النظام الضريبي. كذلك يجب تعزيز إدارة الإنفاق العام حتى تتمكن البلدان منخفضة الدخل من استخدام الموارد بكفاءة أكبر - من خلال الإنفاق الموجه إلى مستحقيه في قطاعي التعليم والصحة على سبيل المثال. وكل هذه مجالات يمكن أن يكون للصندوق مساهمة فعالة فيها، من خلال إسداء المشورة بشأن السياسات الاقتصادية وتقديم المساعدة الفنية.

١٦- وسوف تظل المساعدة المالية من الصندوق عنصرا أساسيا في الدور الذي نؤديه مع البلدان منخفضة الدخل. وهناك توافق قوي في الآراء بأن "تسهيل النمو والحد من الفقر" ينبغي أن يظل الأداة الأساسية لتقديم الدعم من الصندوق، وأن "تسهيل مواجهة الصدمات" سيكون أداة إضافية مهمة. ولدينا الآن أيضا الاقتراح المهم الذي تقدمت به مجموعة الثمانية لتخفيف أعباء الديون. واسمحوا لي أن أكرر تأييدي الشخصي لهذا الاقتراح. وبطبيعة الحال، يعتبر تخفيف أعباء الديون عنصرا واحدا من عناصر الدعم الذي يوفره الصندوق، ويجب ألا يتم تمويله بطريقة تحجب الدعم عن بلدان فقيرة أخرى، أو تضعف قدرة الصندوق على تقديم الدعم للبلدان منخفضة الدخل التي تحتاج إلى مساعدتنا في المستقبل. وهناك التزامات مشجعة تعهدت بها مجموعة الثمانية بالفعل، وآمل أن يبدي كل بلداننا الأعضاء تأييدهم للمبدأ الذي يشدد على تجنب إضعاف قدرة الصندوق على مساعدة البلدان منخفضة الدخل، وأن يكون ذلك، إذا لزم الأمر، بزيادة الموارد المتاحة لدعم هذه البلدان. وإني لواثق من أننا سنتوصل في القريب العاجل إلى نتيجة مرضية في هذا الخصوص.

زيادة فعالية الصندوق

١٧- لقد اقترحت في تقريري المعني بالتوجه الاستراتيجي للصندوق بعض الأولويات والإجراءات التي من شأنها تحسين فعالية مؤسستنا. وإنني أعرب عن تقديري البالغ للتأييد الذي أعربت عنه البلدان الأعضاء تجاه مقترحاتي، وأتطلع إلى سماع وجهات نظر المحافظين على أساس مستمر، سواء في هذه الاجتماعات أو في سياق التقدم في التنفيذ خلال الشهور القادمة. وأود أن أتقدم بالشكر لزملائي في إدارة الصندوق، آن كروغر وأغستين

كارستينز وتاكاتوشي كاتو، وجميع العاملين في الصندوق لإسهاماتهم في المراجعة الاستراتيجية وكذلك لعملهم الرائع طوال العام. فهذه المؤسسة تعتمد على الكفاءة الاستثنائية التي يتمتع بها خبراؤها وعلى تفانيهم وإخلاصهم في العمل. وإنني أتوجه إليهم *بالشكر والتحية*.

١٨- وتستند مراجعة استراتيجية الصندوق إلى الأعمال والإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة، وتتطلع إلى إنجاز ما يتعين علينا القيام به في السنوات القليلة القادمة. واسمحوا لي أن أعرض بإيجاز إلى بعض القضايا ذات الأولوية القصوى.

١٩- أعتقد أن على الصندوق تكثيف تركيزه على مساعدة البلدان في استيعاب مفهوم العولمة. فليست اقتصادات الأسواق الصاعدة وحدها هي التي تواجه تحديات يطرحها تزايد اندماج البلدان في الاقتصاد العالمي. فالاقتصادات المتقدمة تواجه تحديات أيضا في السياسة الاقتصادية الكلية، وتحديات في سياسة القطاع المالي، وتحديات يفرضها التكامل الاقتصادي والهجرة على الصعيد الدولي. وفي بعض الأحيان تغيب هذه المشكلات عن الأطراف المعنية، وفي أحيان أخرى تسيء تقديرها. ويجب أن يكون الصندوق قادرا على تقديم المشورة *لجميع* بلداننا الأعضاء حول كيفية المعالجة الفعالة للتداعيات المترتبة على زيادة التكامل العالمي.

٢٠- ومن المتطلبات الأساسية لتقديم مستوى جيد من المشورة أن نكون نحن أنفسنا على فهم تام لجميع القضايا ذات الصلة. لذا أود أيضا أن يزداد تركيز الصندوق على آثار العولمة فيما يجريه من أبحاث، ولعله يفرغ خلاصة هذه الأبحاث في تقرير سنوي عن القضايا الاقتصادية الكلية والقضايا المالية التي تنطوي عليها العولمة. ولتحقيق هذا الهدف، سنحتاج إلى إعادة تنظيم عملنا، وتعميق فهمنا لقضايا القطاع المالي وأسواق رأس المال. وسوف نحتاج أيضا إلى تكثيف مراقبتنا لمدى تعرُّض البلدان الأعضاء للأزمات وإعادة النظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه التزامات التمويل من الصندوق في منع وقوع الأزمات. وينبغي أن نضع آليات قوية لمساعدة البلدان في التعامل مع الأزمات عند حدوثها.

٢١- وهناك مجال آخر يتعين أن نتخذ إجراءات بشأنه، وهو إصلاح حصص العضوية في صندوق النقد الدولي ومستوى تمثيل البلدان فيه. فقدرة الصندوق على إقناع البلدان الأعضاء باعتماد سياسات حكيمة لا تعتمد على جودة تحليلاتنا فحسب وإنما أيضا على التصورات السائدة بشأن *شرعية* الصندوق. وتتأثر شرعية مؤسستنا إذا كان تمثيل البلدان ذات الأهمية الاقتصادية المتنامية فيها تمثيلا قاصرا. ويعني هذا على سبيل التحديد تعزيز القوة التصويتية لبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، لا سيما في آسيا. ويجب التأكد أيضا من كفاية تمثيل بلداننا

الأعضاء من إفريقيا حيث يشارك الصندوق في جهود المساعدة بكل نشاط. وهناك فكرة أصبحت من المسلَّمات المتعارف عليها، وهي أن "الكسب" الذي يتحقق لبعض البلدان من إعادة تخصيص الحصص لا بد أن يستتبع "خسارة" لبلدان أخرى. وأنا لا أتفق مع هذا الرأي. فالمسألة ليست "مباراة تنتهي بالتعادل". وإذا كانت شرعية الصندوق تحظى بقبول عام، فإن النفع سيعود على المؤسسة وعلى جميع بلدانها الأعضاء.

خلاصة

٢٢- إننا نلتقي في وقت مليء بالفرص. فرغم كثرة التحديات ـ من اختلالات عالمية واضطرابات في أسواق النفط واحتياجات لدى البلدان منخفضة الدخل ـ معا نستطيع أن نتصدى لها. وبعض الأعضاء يتعين عليهم التحرك للحد من الاختلالات العالمية، وعليكم جميعا تشجيع النمو والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وسوف يكون التحرك أكثر سهولة إذا عملنا معا. فنستطيع العمل معا من خلال صندوق النقد الدولي، الذي لا يزال المنبر الأساسي ـ بل المنبر *العالمي* الوحيد ـ لبحث المشكلات الاقتصادية العالمية وإيجاد الحلول لها. بوسعنا أن نبدأ العمل معا في العام القادم. وبوسعنا أن نبدأ *الآن*. وإنني ألتمس منكم *المساندة*، وألتمس منكم *العمل*، حتى نتمكن من اغتنام الفرص السانحة أمامنا اليوم، ومن مواجهة التحديات التي تنتظرنا غدا.

٢٣- وبهذه الخواطر أختتم كلمتي مُرَحِّبا بكم مرة أخرى في الاجتماعات السنوية.